واصلت أسعار النفط تذبذبها مما فرض تحديات كبيرة على جهود وضع الميزانية الحكومية في عام 2019م.

حيث انخفض سعر برميل نفط برنت إلى 55 دولار أمريكي في شهر ديسمبر 2018م، ثم ارتفع إلى 75 دولار أمريكي في شهر أبريل 2019م، فيما تراوح سعره بين 60 و66 دولار أمريكي مع نهاية العام. وأدى خفض المملكة لإنتاجها النفطي في عام 2019م، في إطار اتفاقية تجمّع أوبك بلس، إلى تراجع ملموس في إجمالي الناتج المحلي لتصل توقعات النمو السنوي إلى 0.2٪ في 2019م (مقارنة بتوقعات بنسبة 2.9٪ في عام 2018م).

من جهة أخرى، شكّل القطاع غير النفطي دعمًا ملموسًا بنسبة تقارب 2.9٪، مستفيدًا من الدعم المتمثل في الإنفاق الحكومي.

وارتفع العجز المالي لتصل التوقعات إلى 6.5٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019م، مقارنة بتوقعات بنسبة 5.9٪ في عام 2018م، وذلك في ظل ارتفاع الإنفاق وتجاوز الميزانية المحددة له، في تأثير معاكس لارتفاع الإيرادات غير النفطية.

إلا أن التداعيات الاقتصادية، المتمثلة في التوترات الجيوسياسية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتهديدات الحرب التجارية، بقيت محدودة التأثير، حيث عكس بيع المستثمرين الأجانب لحصصهم في الأسهم توجهًا مؤقتًا، واستمر الإقبال القوي على الاستثمار في إصدارات السندات السعودية.

رسمت ميزانية عام 2019م مسارًا موحدًا على المدى المتوسط هدف إلى تحقيق استقرار الميزانية في عام 2023م. وبحسب صندوق النقد الدولي، تشير توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي في المملكة إلى ارتفاع بنسبة 2.2٪ في عام 2021م في ظل التراجع عن خفض الإنتاج النفطي وتحقيق أرباح ناتجة عن الإصلاحات الرامية لتنويع مصادر الاقتصاد. كما يتوقّع أن يؤدي ترأس السعودية لقمة العشرين في عام 2020م إلى تحفيز مزيد من التقدم على صعيد الإصلاحات الهيكلية.

ومن المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري للمملكة في مقابل انكماش الفائض التجاري على خلفية انخفاض عوائد صادرات النفط وارتفاع الإقبال من القطاع الخاص، علاوة على واردات

البنية التحتية المتعلقة برؤية المملكة 2030. كما يتوقّع أن يؤدي ترأس السعودية لقمة العشرين في عام 2020م إلى تحفيز مزيد من التقدم على صعيد الإصلاحات الهيكلية. ويبقى الترويج لنمو القطاعات غير النفطية وتوفير فرص العمل للمواطنين السعوديين من أهم التحديات التي تواجه سوق المملكة. كما تبرز الحاجة لضبط الأوضاع المالية بهدف تقليل جوانب الضعف في التوقعات الاقتصادية للسعودية.

ومن المتوقع أن يساهم نظام المشتريات الحكومية، الذي بدأ تطبيقه مؤخرًا، والإصلاحات المرافقة له، في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وخفض مخاطر الفساد. ومن جهة أخرى، فإن رسملة وسيولة النظام المصرفي في المملكة تشكّل منصة قوية لدعم إمكانيات النمو الاقتصادي المتاحة. وقد أثمرت إصلاحات سوق رأس المال عن انضمام المملكة إلى مؤشرات أسواق الأسهم والسندات العالمية. واشتملت الإصلاحات المالية على خفض عتبة التسجيل لضريبة القيمة المضافة، وتعديل أسعار البنزين على أساس ربع سنوي، وتعزيز الشفافية المالية. كما تواصلت الإصلاحات التي استهدفت أسواق رأس المال وإطار العمل القانوني وبيئة تنفيذ الأعمال وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تملك البنوك في المملكة فرصة كبيرة لتطوير أعمالها في مجال الخدمات المصرفية للأفراد. ففي نهاية عام 2018م، أجرت شركة Bain & Company استطلاعًا للرأي شمل أكثر من 150,000 متعامل في 29 دولة (منهم حوالي 2,000 متعامل في المملكة). وأظهرت نتائج الاستطلاع إمكانيات واسعة للنمو في مجال تقديم الخدمات الرقمية بسوق المملكة. كما أثبت الاستطلاع أن قطاع البنوك بالسعودية يملك واحدًا من أقل نسب العملاء الرقميين بشكل أساسي (وهم العملاء الذين ينفذون أكثر من نصف معاملاتهم البنكية عبر الإنترنت أو عبر خدمات الهواتف النقالة). وأظهر التقرير أن العملاء الرقميين هم عادة أكثر ولاء للبنوك التي يتعاملون معها مقارنة بالعملاء التقليديين، إلا ان أكثر من نصف عملاء البنوك السعوديين يستخدمون أحد حلول الدفع التي يقدمها طرف خارجي. وتشير هذه النتائج إلى وجود فرص هائلة يمكن للبنوك السعودية من خلالها تعزيز فعالية تواجدها وانتشارها في مجال الخدمات الرقمية التي يرغب العملاء باستخدامها.